من أجل تطوير السلك القضائي
خادم الحرمين الشريفين يصدر العديد من الأوامر الملكية

في إطار الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله آل سعود - حفظه الله - من أجل تطوير السلك القضائي وتحسين الشؤون الوظيفية والدعم المتواصل لمنسوبيها وتشجيعهم على مضاعفة جهودهم، فقد أصدر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين في يوم الإثنين ١٤٣٢/٩/١٥هـ، العديد من الأوامر الملكية والتي من أهمها :

١- يفرغ قضاة في المحاكم العامة أو يكلفون خارج وقت الدوام الرسمي من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية ويتخذ رئيس المجلس الأعلى للقضاء بعد التنسيق مع وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة المساهمات العقارية ما يلزم حيال ذلك.

٢- تتولى لجنة المساهمات العقارية إصدار القرارات اللازمة في شأن التنفيذ على أموال أصحاب المساهمات الثابتة والمنقولة بما يغطي حقوق المساهمين وإحالتها إلى قضاة التنفيذ في المحاكم العامة لتنفيذها.

٣- على الجهات المعنية (وزارة الداخلية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، وزارة العدل ، وزارة الشؤون البلدية والقروية) سرعة التجاوب مع طلبات لجنة المساهمات العقارية خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ الطلب.

٤- يخصص عشرون مليون ريال للجنة المساهمات العقارية للصرف منه على مكافآت أعضائها وتعاقداتها مع الكوادر البشرية والمكاتب الاستشارية ومن يتم الاستعانة بهم .

٥- ترقية وتعيين ٤٧ قاضياً ، حيث شمل الأمر ترقية قاضيين إلى درجة وكيل محكمة (ب) ، و٨ قضاة إلى درجة قاضي (أ)، و٣ قضاة إلى درجة قاضي (ب)، وتعيين ١٠ قضاة على درجة قاضي (ب)، وتعيين ٢٤ ملازماً قضائياً.

تعاون مشترك بين لجنة السجناء المعسرين ولجنة تراحم لسداد ديون السجناء المعسرين

في إطار تمكين السجناء المعسرين من الاستفادة من الأمر الملكي رقم ١/٢٥ الصادر بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ، والذي يتضمن السداد عن فئة معينة من المعسرين ، فقد تم مؤخراً عقد اجتماع تعاوني بين لجنة السجناء المعسرين ولجنة تراحم من أجل إعداد قوائم بأسماء المعسرين ممن تقل مديونياتهم عن عشرة آلاف ريال وإحالتهم للجنة حيث سيتم الإفراج عنهم ، أما من تزيد مديونياتهم عن ذلك فسيتم إدخالهم ضمن لجنة مختصة للنظر فيها ، كما سيتم العمل على الحصول على مصادر إضافية للسداد من أهمها تبرعات فاعلي الخير.

من جهته أكد رئيس لجنة المحامين للسجناء المعسرين أشرف السراج وعضو لجنة «تراحم» المستشار غازي الصبان « أنَّ هناك حداً معيناً من الأموال المترتبة عليهم تقوم بدفعها الدولة ، فيما تقوم لجنة رعاية السجناء بتجميع بقية المبلغ المتبقي عن طريق رجال الأعمال المبادرين لمساعدة السجناء».

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وشركة المستثمر المالية
يشهدان إطلاق أول صندوق مالي لدعم المنشآت التقنية

استمراراً لدعم الشراكة المتوازنة بين القطاع الحكومي والخاص للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني عبر توطين وتطوير التقنية في المملكة ، وذلك بتوفير الدعم المالي للمشاريع التقنية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو ، وقعت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ممثلة في برنامج بادر لحاضنات التقنية اتفاقية تعاون مع شركة المستثمر للأوراق المالية لإنشاء صندوق لتمويل المنشآت التقنية ، والذي يُعد الأول من نوعه في المملكة ، وبموجب الاتفاقية سيتم تقديم العديد من التسهيلات التي تساعد الشباب السعودي في تحويل مشاريعهم التقنية إلى مشاريع استثمارية تجارية ناجحة تعود عليهم بالنفع والفائدة، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي ، إضافة إلى بناء قاعدة علمية وتقنية كبرى في المملكة تساهم في خدمة التنمية في مختلف المجالات.

من جهته اعتبر الدكتور عبد العزيز الحرقان مدير برنامج بادر ، « تلك الاتفاقية بأنها ستكون المسؤولة عن تقييم المشاريع التقنية الباحثة عن التمويل المالي وتقديم الاستشارة المطلوبة حول أي مشروع وفقاً لأفضل المعايير المهنية ومن ثم طرحها على الصندوق».